

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية مشروع اصلاح الزراعى
للسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية مشروع الإصلاح الزراعى للسنة المالية
١٩٥٢ - ١٩٥٣ فصل ٢ (مصروفات مصلحة المساحة لتنفيذ قانون
الإصلاح الزراعى) اعتماد اضافى قدره ٤٥٠,٠٠٠ ج (خمسة وأربعون الف
جنيه) من ذلك ١٥٠,٠٠٠ ج فى باب ٢ (مصروفات عامة) لزيادة اعتماد
بذل السفر ومصروفات الانتقال و ٣٠٠,٠٠٠ ج فى باب ٣ (اعمال جديدة
لشراء علامات حديدية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفور الباب الأول من ميزانية نفس
الفصل .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .

صدر بقصر عابدين فى ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل ابراهيم العمري

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية
للسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة
المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ باب ٤ (نشر الثقافة الإسلامية) اعتماد اضافى
قدره ١٣,٧٠٠ ج (ثلاثة عشر الفا وسبعائة جنيه) لمواجهة حالة
العرف على هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفور الباب الأول من ميزانية
الجامع الأزهر والمعاهد الدينية فى السنة نفسها .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ
هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين فى ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل ابراهيم العمري

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجا

الوزراء ؛